

## خبر صحفي:

### قرصنة برمجيات الكمبيوتر في دولة الإمارات تحافظ على معدلاتها دون زيادة خلال العام الماضي مقارنة بالعام الذي سبقه

#### "جمعية منتجي برامج الكمبيوتر التجارية" ومؤسسة "آي. دي. سي" للأبحاث تصدران الدراسة السنوية حول قرصنة البرمجيات في العالم

11 مايو 2010 : أعلنت "جمعية منتجي برامج الكمبيوتر التجارية" (BSA)، الهيئة العالمية التي تمثل كبرى شركات تطوير برامج الكمبيوتر العالمية، بالتعاون مع مؤسسة "آي. دي. سي" (IDC) للأبحاث، اليوم عن إصدار الدراسة السنوية السابعة حول قرصنة البرمجيات في العالم، والمعنية بتسجيل معدلات قرصنة برمجيات الكمبيوتر في أكثر من 100 دولة. وأكدت الجمعية ان معدلات البرمجيات غير المرخصة المحملة على أجهزة الكمبيوتر الشخصية في الإمارات خلال الفترة من 2008 إلى 2009 بقيت دون تغيير يذكر وبنسبة 36%

ووفقاً لدراسة قرصنة البرمجيات في العالم الصادرة عن "جمعية منتجي برامج الكمبيوتر التجارية" ومؤسسة "آي. دي. سي" شهدت معدلات قرصنة البرمجيات انخفاضاً في العديد من الأسواق، حيث انخفضت في 54 دولة وارتفعت في 19 دولة فقط بالرغم من تداعيات الركود الاقتصادي العالمي. ومع ذلك، ارتفع معدل قرصنة البرمجيات العالمي من 41 إلى 43%، حيث يعزى ذلك إلى حد بعيد إلى النمو السريع وزيادة الأسواق التي تشهد معدلات قرصنة عالية مثل الصين والهند والبرازيل لحصتها من سوق البرمجيات ككل.

وقال سعادة المهندس محمد احمد بن عبد العزيز الشحي، مدير عام وزارة الاقتصاد: " لقد أسهمت الجهود المستمرة التي تبذلها الوزارة بالتعاون مع جمعية منتجي برامج الكمبيوتر التجارية والمؤسسات الأخرى في بقاء دولة الإمارات من بين أفضل 25 اقتصاداً عالمياً مع أدنى معدل للقرصنة".

واكد المهندس الشحي ان الحد من القرصنة سيعزز من الابتكار والابداع الذي يساهم بدوره في تقدم كافة القطاعات في الدولة".

بدوره قال جواد الرضا، نائب رئيس "جمعية منتجي برامج الكمبيوتر التجارية" في منطقة الخليج: "توضح هذه الدراسة أن الجهود التي نبذلها لتخفيض معدل القرصنة في دولة الإمارات لا تزال تحظى بأهمية كبيرة. ومع بدء التعافي من أشد فترة ركود اقتصادي عالمي منذ عشرين عاماً، نواصل تعاوننا مع الحكومة والشركات والمستهلكين للتوعية بشأن مخاطر قرصنة البرمجيات والأثر الكبير الذي تخلفه على اقتصاد الدولة".

وترى مؤسسة "آي. دي. سي" أن لكل برمجيات شرعية بقيمة 100 دولار تم بيعها في العام الماضي، هناك مبلغ إضافي قدره 75 دولاراً ناجم عن القرصنة. وبما أن هذه المسألة تؤثر على عوائد أكثر من قطاع، فإن تخفيض معدلات قرصنة برمجيات أجهزة الكمبيوتر يمكن أن يكون لها فوائد اقتصادية كبيرة. وأشارت دراسة "جمعية منتجي برامج الكمبيوتر التجارية" ومؤسسة "آي. دي. سي" حول الأثر الاقتصادي لتخفيض معدلات قرصنة البرمجيات للعام 2008، إلى

أن تخفيض معدل قرصنة البرمجيات بمقدار 10 نقاط على مدى أربعة أعوام من شأنه أن يعزز من إيرادات قطاع تكنولوجيا المعلومات المحلي بحوالي 1.11 مليار درهم إماراتي وتوليد حوالي ألف فرصة عمل في هذا القطاع. وفي الواقع، تشير تقديرات "آي. دي. سي" إلى أن لكل دولار من البرمجيات القانونية المباعة في الدولة، هناك عوائد بقيمة 3 إلى 4 دولارات لشركات الخدمة والتوزيع المحلية. كما تشكل القرصنة خطورة على العملاء من خلال تعريض أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم لمشاكل أمنية، حيث غالباً ما تحتوي البرامج المقرصنة على برمجيات ضارة.

ومع إدراكها أهمية مكافحة قرصنة البرمجيات كحاجة ملحة، تقوم "جمعية منتجي برامج الكمبيوتر التجارية" بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات والهيئات الحكومية الأخرى والمؤسسات الخاصة في الدولة لمعالجة هذه المشكلة. كما قامت الجمعية بتوقيع عدد من مذكرات التفاهم وتنظيم اجتماعات الطاولة المستديرة وتدريب الخبراء القضائيين في الشرق الأوسط وذلك في إطار التزامها بتكثيف نشاطاتها في مجال مكافحة القرصنة على صعيد المنطقة.

وأضاف الرضا: "تظهر دراسة قرصنة البرمجيات في العالم التي أجريناها بالتعاون مع مؤسسة "آي. دي. سي"، وجود بعض التقدم في مجال مكافحة قرصنة البرمجيات على مستوى العالم خلال العام الماضي، إلا أن هذا التغيير التدريجي غير كافي. وتسهم القرصنة في الحد من الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات، وخلق فرص العمل، ونمو الاقتصاد المحلي وتحرم الحكومات من عوائد ضريبية هامة. وتوضح دراستنا بشكل جلي من أنه ينبغي على الحكومات حول العالم مضاعفة جهودها لمكافحة قرصنة البرمجيات".

### نتائج رئيسية إضافية للدراسة:

- انخفضت قرصنة برمجيات أجهزة الكمبيوتر في 54 من أصل 111 دولة تم إجراء الدراسة فيها، ومع ذلك ارتفع معدل القرصنة حول العالم من 41% في العام 2008 إلى 43% في العام الماضي، وذلك بسبب النمو الكبير في اعتماد برمجيات أجهزة الكمبيوتر في الاقتصاديات الناشئة.
- بلغت القيمة التجارية للبرمجيات المقرصنة في العام 2009 حوالي 51.4 مليار دولار أمريكي.
- تواصل الولايات المتحدة واليابان ولوكسمبورغ حفاظها على أدنى معدلات للقرصنة بين البلدان التي تمت دراستها وبواقع (20، 21، 21% على التوالي).
- الدول التي لديها أعلى معدلات للقرصنة تشمل جورجيا وزيمبابوي ومولدوفا (جميعها أعلى من 90%).
- اشتملت وسائل الحد من القرصنة على برامج ترخيص الموزعين، وحملات التوعية الحكومية والخاصة بقطاع البرمجيات، وإنفاذ القوانين، والتطورات التكنولوجية مثل زيادة نشر حلول إدارة الحقوق الرقمية (DRM) والتوسع في استخدام إدارة أصول البرمجيات (SAM).
- اشتملت العوامل التي تدفع بمعدلات القرصنة إلى الأعلى على النمو المضطرد لسوق أجهزة الكمبيوتر وزيادة النشاط في قاعدة أجهزة الكمبيوتر القديمة، حيث إن البرامج غير المرخصة هي الأكثر انتشاراً، وتطور قدرات قرصنة البرمجيات ومجرمي الإنترنت.

وتغطي دراسة "جمعية منتجي برامج الكمبيوتر التجارية" ومؤسسة "آي. دي. سي" حول قرصنة البرمجيات في العالم، قرصنة كافة أنواع البرامج التي تعمل على أجهزة الكمبيوتر الشخصية، بما فيها أجهزة الكمبيوتر المكتبية والمحمولة والدفترية. وتتضمن هذه العملية قرصنة أنظمة التشغيل وبرمجيات الأنظمة مثل برامج الحماية وقواعد البيانات وبرامج التطبيقات، حيث شملت الدراسة أيضاً البرمجيات الحرة القانونية وبرمجيات المصدر المفتوح. ولا تشمل الدراسة البرمجيات التي تعمل على الأنظمة الخادمة أو أجهزة الكمبيوتر الرئيسية. واستخدمت "آي. دي. سي" احصاءات الملكية لشحنات البرمجيات والأجهزة، حيث قامت بتجنيد محلليها في أكثر من 60 دولة لاستعراض أوضاع السوق المحلي وتقدير معدل قرصنة برمجيات أجهزة الكمبيوتر الشخصية حول العالم.

للمزيد من المعلومات حول المنهجية المتبعة في هذه الدراسة والحصول على نسخة كاملة عنها، يرجى زيارة الموقع [www.bsa.org/globalstudy](http://www.bsa.org/globalstudy).  
-انتهى-

### حول "جمعية منتجي برامج الكمبيوتر التجارية"

تعتبر "جمعية منتجي برامج الكمبيوتر التجارية" ([www.bsa.org](http://www.bsa.org)) أول مؤسسة تُعنى بتأسيس مجتمع رقمي شرعي وأمن. كما أنها تمثل كبرى شركات تطوير برامج الكمبيوتر التجارية في العالم بالإضافة إلى شركائها في مجال تصنيع الأجهزة للحكومات وفي السوق العالمية. ويعتبر أعضاؤها من أكثر الشركات نمواً في العالم. وتشجع برامج الجمعية على الابتكار التكنولوجي من خلال التعليم والمبادرات المتعلقة بسياسات حماية حقوق التأليف والنشر والتجارة الإلكترونية ومكافحة الجريمة الإلكترونية. وتشتمل قائمة أعضاء "جمعية منتجي برامج الكمبيوتر التجارية" على كل من "أدوبي" (Adobe) و"ألتيوم" (Altium) و"آبل" (Apple) و"أوتوديسك" (Autodesk) و"أيفيد" (Avid) و"بابيليون" (Babylon) و"بنتلي سيستمز" (Bentley Systems) و"سي. أن. سي" (CNC) و"كورل" (Corel) و"سيبر لينك" (Cyberlink) و"داسولت سيستم سوليدوركس كوربوراشن" (Dassault Systemes SolidWorks) و"إنتو سوفتوير" (Enteo Software) و"فاماتيك" (Famatech) و"فرونت رنج سوليوشن" (FrontRange Solution) و"لينك سيرفيس" (LINKService) و"ماتيرياليس سوفت وير" (Mterialise Software) و"مايكروسوفت" (Microsoft) و"مايندجت" (Mindjet) و"مونوتايب إيميجينج" (Monotype Imaging) و"أو. أند. أو. سوفت وير" (O&O Software) و"كوارك" (Quark) و"كويست سوفتوير" (Quest Software) و"رينجبار إنفورماتيك" (Ringler Informatik) و"سكيلابل سوفتوير" (Scalable Software) و"سيمينز بي. إل. إم." (Siemens PLM) و"سوليد ووركس" (Solid Works) و"ستاف أند لاين" (Staff & Line) و"سيمانتيك" (Symantec) و"تيكلا" (Tekla) و"ذا ماث ووركس" (the MathWorks).

### حول مؤسسة "آي. دي. سي" للأبحاث

تعد المؤسسة الدولية للأبحاث "آي. دي. سي" موفراً عالمياً رائداً لأبحاث السوق وخدمات الاستشارة وفعاليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأسواق التكنولوجيا الاستهلاكية. وتساعد المؤسسة متخصصي تكنولوجيا المعلومات ومدبري الشركات والمستثمرين على اتخاذ قرارات واقعية حول عمليات شراء التكنولوجيا واستراتيجيات الأعمال. ويقوم أكثر من 1000 محلل في المؤسسة بتوفير الخبرات العالمية والإقليمية والمحلية حول التكنولوجيا والفرص المتاحة والاتجاهات في هذا القطاع في أكثر من 110 دول حول العالم. ولأكثر من 46 عاماً، قامت المؤسسة بتوفير الأفكار الاستراتيجية لمساعدة عملائها على تحقيق أهدافهم الرئيسية في مجال الأعمال. وتعد مؤسسة "آي. دي. سي" للأبحاث شركة تابعة لـ "آي. دي. جي" (IDG)، الشركة العالمية الرائدة في مجال الإعلام التكنولوجي والبحوث والفعاليات. المزيد عن مؤسسة "آي. دي. سي" للأبحاث في الموقع الإلكتروني [www.idc.com](http://www.idc.com).